حديث "كان الله ولم يكن شيء غيره"-رواية ودراية وعقيدة-

"Tradition 'Kāna Allāhu ve lem Yakun Şey'un Gayruhū' in terms of riwāyah, dirāyah and aqīdah-

صلاح الدين بن أحمد بن محمد سعيد الإدلبي*

Abstract: As is well known, Islamic scholars unanimously agreed that the One who creates everything is Allah, and everyone and everything else including 'arsh and its beyond is created. This means Allah existed before 'arsh and its beyond. There was only Allah the exalted, and there was nothing other than Him. Although some scholars accepted that there was nothing before him, they did not agree that there was nothing other than Him. But this opinion was rejected. As is known, Imam Bukhārī transmitted following 'Imrān b. Husayn tradition with two wordings and two separate lines of transmission: "كان الله ولم يكن شيء غيره /There was Allah, and there was nothing other than Him." And the other one is: "كان الله ولا شيء قبله/There was Allah, and there was nothing before him." According to majority of scholars, both wordings are authentic in terms of content, so they accepted the both. Opponents of prevailing opinion accepted only the second wording arguing the first one does not belong to the Prophet, but it is transmitted only by meaning (riwāya bi'l-ma'nā). Even if the second wording was transmitted from the Prophet, this situation does not affect the position of those who accepted the first opinion since they accepted the meaning necessitated by two traditions. If it is established that the Prophet said the first one, then it will turn out that their opinion is definitely true. What do contemporary studies say as to which one of these two wording will be preferred? Which one those two traditions should we accept so that we follow the established transmission from the Prophet in whose words and way we find hikma, and healing?

Citation: Salāh al-dīn ibn Ahmad ibn Muhammad Sa'īd al-IDLIBĪ, "Hadīth 'Kāna Allāhu wa lam Yakun Shay'un Gayruhū' -Riwāyah wa Dirāyah wa 'Aqīdah-", *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, IX/1, 2011, pp. 47-66.

Key words: Allāh, 'Ilm al-Kalām, al-Kāwn, Hadīth, 'Aqīdah, Kāna Allāhu wa lam Yakun Shay'un Gayruhū.

* Cordoba Academia, Pretoria, South Africa, http://salahsafa.blogspot.com

١- مقدمـــــة:

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه ومجتباه، من يطعِ اللهَ ورسوله فقد هُدي ورَشَد، ومن يعصهما فقد ضل وغوَى، ولا يضر إلا نفسه. أما بعد:

فمن المعلوم الواضح أن علماء المسلمين كانوا يحتجون في محاوراتهم في مسائل المعتقدات بالأدلة العقلية والنقلية، وقد يستدلون بالمعقول تارة، وبالمنقول تارة أخرى، ويرون أن دلالة العقل القطعية لا تتعارض مع دلالة النصوص القطعية، لأن الحقائق يعضِّد بعضها بعضاً، ويستحيل أن يناقض بعضها بعضاً.

ومن المعلوم أن المسائل الأساسية الكبرى في العقيدة ليست محلَ خلاف بين علماء المسلمين، وإنما وقع الاختلاف عند الخوض في تكييف تلك المسائل، أو عند مجاوزتها إلى المسائل الفرعية في العقيدة، وليتهم لم يخوضوا في تكييفها، تجنيباً للأمة من شرور الانقسام والتفرق.

ومن المسائل التي اختُلف فيها: هل كان الله تعالى وحده في الأزل ولا شيء معه مطلقاً فلا عرش ولا أي مخلوق ؟؟ أو أن الله تعالى الذي خلق العرش كان قد خلق قبله عرشاً آخر، وخلق قبل ذلك العرش عرشاً آخر إلى ما لا نهاية، بحيث إن العرش حادث بأفراده قديم بنوعه ؟!.

كلام العلماء مصرح بالأول، بل ينقل ابن حزم رحمه الله تعالى اتفاق العلماء على ذلك[١]، وخالف في هذه المسألة ابن تيمية رحمه الله[٢] ومن تابعه عليها، كابن أبي العز[٣]، ولم ينقلْ أ حد عن أي عالم من علماء المسلمين قبل ابن تيمية أنه قال بمثل قوله، حتى هو نفسه لم ينقل ذلك -فيما علمت- عن أحد سبقه، لا من السلف ولا من الخلف.

والمسألة بأدلتها العقلية هي في كتب العقائد، ويهمنا -هنا- ما الذي نُقل وروي من أدلة هذه المسألة عن المصطفى عليه الصلاة والسلام.

فمن الأدلة النقلية المؤيَّدة بالحجج العقلية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان الله ولم يكن شيء غيره».

ولكن حيث إن هذا الحديث روي بلفظ آخر وهو «كان الله ولم يكن شيء قبله» ؛ فإن المخالف للجمهور قد تمسك بهذا اللفظ الثاني وبردِّ ما سواه، فالثاني لا يتعارض مع مذهبه، بخلاف الأول،

---

[١] انظر مراتب الإجماع لابن حزم، دار الكتب العلمية، بيروت، وكذلك: نشرة دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص. ١٦٧.

[٢] انظر نقد مراتب الإجماع لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، وكذلك: نشرة دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص. ١٦٨.

[٣] انظر شرح العقيدة الطحاوية، بتحقيق د. عبد الله التركي وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٧، ١: ١١٥.

ولذلك فقد بذل قصارى جهده لإثبات أن اللفظ الأول ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من تصرف الرواة من باب الرواية بالمعنى حسب ظن الراوي.

لذا كان لا بد من عرضِ كلامه، ثم تتبعِ طرق هذا الحديث لمعرفة اللفظ الراجح من حيث الدراسة الحديثية.

وقبل هذا العرض والتتبع لابد من معرفة منهج أئمة الحديث في الترجيح إذا اختلفت الروايات.

٢- منهج المحدثين في الترجيح بين الروايات المختلفة:

إذا اختلفت روايات الحديث فإن المحدثين يرجحون ثبوت ما تؤيده القرائن، كالرواية التي رواها الأكثر من الثقات عدداً، أو الأشد ضبطاً وإتقاناً.

سأل عباس الدوري يحيى بن معين فقال له: «إذا اختلف وكيع وأبو معاوية في الأعمش ؟!». فقال: «يكون موقوفاً حتى يجيء من يتابع أحدهما»[٤].

روى الإمام البخاري في « صحيحه » حديثَ جملِ جابر ﷺ الذي كان قد أعيى وبيعِهِ إياه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي بعض طرقه أن جابراً قال «فاستثنيت حُمْلانه إلى أهلي»، وفي بعض طرقه أنه قال «أفقرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره إلى المدينة»، ثم علق البخاري رحمه الله بقوله: «الاشتراط أكثر وأصح عندي»[٥].

وعلَّق ابن حجر في شرح هذا الحديث قائلاً: «وما جَنَحَ إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث». ثم نقل عن ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى أنه قال: «إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون رواتها أكثر عدداً أو أتقن حفظاً فيتعين العمل بالراجح، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوى، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح»[٦].

وسئل الإمام الدار قطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ؟! فقال: «يُنظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته، ويُحكم لأكثرهم حفظاً وثبتاً على من دونه»[٧]. ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ

---

[٤] انظر تهذيب التهذيب لابن حجر، مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٢٥، ١١: ١٢٦.

[٥] صحيح البخاري، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠. وطبعه دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٦، ٥: ٣٧٠ كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة، فالرواية الأولى تفيد اشتراط جابر ظهر الراحلة حتى يصل إلى المدينة، أما الرواية الثانية فتفيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أَفْقَرَه ظهرها، أي وهبه منفعة الظهر تبرعاً، دون اشتراط.

[٦] فتح الباري، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠. وطبعه دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٦، ٥: ٣٧٦.

[٧] سؤالات السلمي للدارقطني، بتحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، ١٤١٣/١٩٩٢، ص. ١٥٤. وانظر النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، بتحقيق د. ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية،

العلائي رحمهما الله تعالى أنه قال في بحث اختلاف الروايات: «تقدم القول أن المختلفين إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أولا، فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أو لا، فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقين بقرينه من القرائن. وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر»[٨].

فقد تبين من كلام يحيى بن معين والبخاري والدارقطني وابن دقيق العيد والعلائي وابن حجر أنه إذا اختلفت روايات الحديث فالرواية التي لها الرجحان هي الرواية التي رواها الأكثر عدداً من الثقات والأكثر حفظاً.

وغير خافٍ أن من أعظم قرائن الترجيح أن تجيء الرواية -من غير طريق الرواة الذين اختلفوا في اللفظ ومن غير طريق شيخهم الذي اختلفوا عليه- : باللفظ الموافق لما رواه بعض أولئك الرواة، فهذا التوافق في روايات العدول دليل على صحة ذلك اللفظ.

وكل من وقف على كلام أئمة المحدثين في الترجيح بين روايات الحديث الواحد يعلم أنهم يرجعون إلى جمع طرق الحديث، ثم يرجحون الرواية التي اتفق عليها معظم الرواة عن شيخهم، وخاصة إذا وافقت روايةَ من روى الحديث عن شيخ شيخهم من أقران شيخهم، أما الرواية التي انفرد بها بعض من روى الحديث عن ذلك الشيخ ولم يُتابع عليها فهي عندهم -مع المخالفة- معلولة، ومع عدم المخالفة من باب الرواية بالمعنى.

كلام ابن تيمية في ترجيح رواية «ولم يكن شيء قبله»

قال ابن تيمية يرد على ابن حزم في نقْله اتفاقَ العلماء على أن الله تعالى كان ولم يكن شيء معه: [وأعجبُ من ذلك حكايته الإجماعَ على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ثم خلق الأشياء كما شاء، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله، ولا تُنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»، وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ، روي «كان الله ولا شيء قبله»، وروي «ولا شيء غيره»، وروي «ولا شيء معه»، والقصة واحدة، ومعلوم أ ن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال واحداً من هذه الألفاظ والآخران رويا بالمعنى، وحينئذ فالذي يناسب لفظَ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح أنه كان يقول في دعائه «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخِر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»، فقوله في هذا «أنت الأول فليس قبلك شيء» يناسب قوله «كان الله ولا شيء قبله»، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذُكر فليس هو متواتراً، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه

١٤٠٨/١٩٨٨، ٢: ٦٨٩. وقد أخطأ محقق النكت إذ عزا النص لسؤالات السهمي ؛ رغم اتفاق النسخ المخطوطة على كلمة السلمي.

[٨] النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر، ص. ٧٧٨.

نزاع كثير، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذُكر ؟! ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فكيف يُدَّعى فيها إجماع ؟![٩]. انتهى كلام ابن تيمية رحمه الله.

لا بد قبل الخوض في معنى الحديث ودلالته من مراجعة حديثية للألفاظ التي وردت بها رواياته:

ـ لقد أحسن ابن تيمية رحمه الله في قوله «والقصة واحدة، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال واحداً من هذه الألفاظ والآخران رويا بالمعنى».

ـ لقد وهم ابن تيمية رحمه الله في قوله «وروي هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ، روي كان الله ولا شيء قبله، وروي ولا شيء غيره، وروي ولا شيء معه». وذلك لأن المروي في صحيح البخاري هو اللفظان الأولان من هذه الثلاثة، كما سيتضح من تخريج طرق الحديث، أما رواية «كان الله ولا شيء معه» فلم أقف عليها في شيء من طرق الحديث في كتب أهل السنة، لا في صحيح البخاري ولا في غيره، مع أنني خرجته من أكثر من عشرين مصدراً من مصادر السنة النبوية[١٠]. وهو مروي بهذا اللفظ عند الشيعة، فقد رواه الشيخ الصدوق بإسناده في كتاب المعراج عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يخاطب عليا عليه السلام: "يا علي، إن الله تعالى كان ولا شيء معه، فخلقني وخلقك روحين من نور جلاله، فكنا أمام العرش نسبح الله ونقدسه ونحمده ونهلله ...".

ـ اختلفت ألفاظ روايات هذا الحديث، فلا بد من بذل الجهد لمعرفة الراوية الراجحة، فما السبيل إلى ذلك ؟

٣- هل نطق النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ واحد أو بأكثر من لفظ ؟

قبل البدء بمناقشة مسالك الترجيح بين اختلاف ألفاظ الحديث لا بد من الإجابة عن تساؤل قد يدور في ذهن بعض الأفاضل اليوم، وهو: لم لا يمكن أن تكون كل الألفاظ التي رواها الثقات هي من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ؟.

أقول: إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر بحيث إن عدداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رووا عنه ذلك الحديث سماعاً، فيحتمل أنهم سمعوه منه في مجلس واحد، ويحتمل أنهم سمعوه منه في مجالس متعددة، فإذا اختلفت ألفاظ رواياتهم له: فإن كانوا قد سمعوه منه صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد فالظاهر أن اللفظ الذي نطق به هو أحد تلك الألفاظ، وأن اختلاف رواياتهم قد جاء منهم أو ممن روى عنهم، وذلك بسبب الرواية بالمعنى، وإن كانوا قد سمعوه منه صلى الله عليه

---

[٩] نقد مراتب الإجماع لابن تيمية، ص. ١٦٨-١٧٠. وفي نشرة دار الآفاق الجديدة، ص. ٢٢١-٢٢٢.

[١٠] قلد الحافظُ ابنُ كثير شيخَه ابنَ تيمية رحمهما الله في عزو الألفاظ الثلاثة لصحيح البخاري فوقع فيما وقع فيه شيخه من الوهَم، وزاد عليه في ذلك حين عزا الحديث لصحيحي البخاري ومسلم، والحديث غير مخرج في صحيح مسلم. انظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٨/١٩٨٨، ٢: ٤١٨، تفسير سورة هود، الآية ٧. كما قلد ابنُ أبي العز ابنَ تيمية رحمهما الله فيما ذكره من الكلام على هذا الحديث، فوقع فيما وقع فيه من الوهم. انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١: ١١٢-١١٤.

وسلم في مجالس متعددة: فيحتمِل أن لفظه واحد وأن اختلاف ألفاظ الروايات هو من الرواة، ويحتمِل أنه صلى الله عليه وسلم حدثهم بذلك الحديث بتلك الألفاظ المختلفة كلها، ويحتمِل أنه حدثهم به ببعض تلك الألفاظ وأن بعضها الآخر قد جاء من قبل الرواة. هذا إذا روى الحديثَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة.

أما إذا روى الحديثَ صحابي واحد ورواه عنه أكثر من واحد من التابعين بألفاظ مختلفة فالظاهر أن اللفظ النبوي واحد، وأن اختلاف ألفاظ الروايات هو من الصحابي أو من الذين سمعوه منه، ويحتمل أن يكون الصحابي قد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من لفظ وبلّغ كل واحد من تلك الألفاظ لبعض التابعين، إلا أن هذا الاحتمال بعيد.

وإذا روى الحديثَ صحابي واحد ورواه عنه تابعي واحد، ثم روى عدد من الرواة ذلك الحديث عن التابعي عن الصحابي بألفاظ مختلفة: فالظاهر ظهوراً بيّناً أن اللفظ النبوي واحد، وأن الصحابي بلَّغ لفظاً واحداً، وأن اختلاف ألفاظ الرواة هو من التابعي أو من الذين سمعوه منه، ولا يكاد يجيء هنا احتمالُ أن يكون الصحابي قد سمع من النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من لفظ وبلغ كلَّ واحد من تلك الألفاظ لذلك التابعي ثم خَصَّ ذلك التابعيُّ كل راو من الرواة عنه ببعض تلك الألفاظ، فهذا الاحتمال في غاية البعد.

والمحدثون لا يبنون أحكامهم على مجرد احتمال يتخيله العقل بعيداً عن العادة والواقع، وإنما يبنون على غلبة الظن، وفي نحو هذا يقول المحدثون: «قد اتحد مخرج الحديث».

أما إذا روى الحديثَ صحابي واحد ورواه عنه تابعي واحد ورواه عن التابعي راو واحد فقد حصل التفرد في ثلاث طبقات من طبقات السند، فإذا روى عدد من الرواة ذلك الحديث عن ذلك الراوي واختلفت ألفاظ رواياتهم: فإن العادة تقطع باستحالة أن تكون ألفاظُ رواياتهم مما نطق به رسول الله صلى الله عليه وسلم، وترجع اختلاف الألفاظ إلى الرواية بالمعنى، إما من الراوي عن التابعي، وإما من الرواة عنه.

فإذا اتحد مخرج الحديث في الصحابي والتابعي والراوي عن التابعي والراوي عمن روى عن التابعي فقد حصل التفرد في أربع طبقات من طبقات السند، فإذا تشعبت طرق الروايات بعده واختلفت ألفاظها فلا جرم أننا نزداد يقيناً باستحالة صدور كل تلك الألفاظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

. ومن أقرب الأمثلة على ما إذا اتحد مخرج الحديث في أربع طبقات من طبقات السند واختلفت ألفاظ رواته عن شيخهم الذي يمثل الطبقة الرابعة في السند: حديث «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»، فقد رواه البخاري من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإليك طرفاً من اختلاف ألفاظ رواياته:

رواه البخاري من طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد بالسند المتقدم باللفظ المذكور.

ورواه عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن يحيى بن سعيد به، بلفظ «الأعمال بالنية، ولكل امرئ ما نوى».

ورواه من طريق سفيان الثوري، عن يحيى بن سعيد به، بلفظ «الأعمال بالنية، ولامرئ ما نوى».

ورواه من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، ومن طريق حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد به، بلفظ «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى».

وفي رواية سفيان بن عيينة ومالك في أحد الطريقين عنه «ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، وفي رواية سفيان الثوري، وعبد الوهاب الثقفي، وحماد بن زيد، ومالك في أحد الطريقين عنه: «أو إلى امرأة يتزوجها».

[ورواه مسلم عن عبد الله بن مسلمة عن مالك به، بلفظ «إنما الأعمال بالنية، وإنما لامرئ ما نوى»].

أفيُعقل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد نطق بكل هذه الألفاظ وأنها انتقلت عبر طبقات السند حتى وصلت إلى يحيى بن سعيد الأنصاري فخَصَّ كل مجلس من مجالس تحديثه ببعضها ؟! هذا ما تقطع العادة ببطلانه.

[ومن نظر في روايات الثقات واختلاف ألفاظهم في هذا الحديث تبين له رجحان من رواه بلفظ «إنما الأعمال بالنية وإنما لامرئ ما نوى»، وسائر الألفاظ هي من باب الرواية بالمعنى].

- واختلاف ألفاظ الرواة الذين رووا حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره» من طريق الأعمش هي من هذا الباب، لأنهم رووه عن الأعمش عن جامع بن شداد عن صفوان بن محرز عن عمران بن حصين، وتشعبت الطرق واختلفت الألفاظ بعد أن اتحد مخرج الحديث في أربع طبقات من طبقات السند، فاللفظ النبوي واحد، واختلاف ألفاظ الروايات من باب الرواية بالمعنى، وهو إما من الأعمش نفسه، وإما من الرواة عنه.

مسلك ابن تيمية في ترجيح إحدى روايات الحديث:

لجأ ابن تيمية رحمه الله إلى ترجيح أحد اللفظين لمجرد أنه يناسبه لفظ حديث آخر، ولذا فإنه يقول: [فقوله في هذا «أنت الأول فليس قبلك شيء» يناسب قوله «كان الله ولا شيء قبله»].

لكن لا علاقة للمناسبة بين لفظ إحدى الروايات ولفظ حديث آخر بترجيح هذه الرواية على غيرها البتة، ولا دلالة في ذلك إذا لم يكن ذلك الحديث الآخر مؤيداً لهذه الرواية التي يُراد ترجيحها ومعارضاً لسواها، وحيث كان هذا مفقوداً هنا فلا يمكن اعتباره مرجحاً لرواية «ولم يكن شيء قبله».

مسلك ابن حجر في ترجيح إحدى روايات الحديث

أما ابن حجر العسقلاني رحمه الله فقد لجأ إلى طريق آخر في ترجيح رواية على أخرى، وذلك بترجيح اللفظ الذي يجمع المعنيين دون الذي ينفرد بأحدهما، فرواية «ولم يكن شيء غيره» تفيد أنه لم يكن شيء لا معه ولا قبله، ورواية «ولم يكن شيء قبله» تنفي وجود شيء قبله ولا تتعرض لوجود شيء معه بنفي ولا إثبات، فالأُولى أكثر شمولاً، وهي رواية البخاري في كتاب بدء الخلق من «صحيحه»، والثانية هي روايته في كتاب التوحيد منه. وفي هذا المعنى يقول ابن حجر في أثناء شرحه للرواية الثانية مرجحاً الرواية الأولى: [قوله «كان الله ولم يكن شيء قبله»: تقدم في بدء الخلق بلفظ

«ولم يكن شيء غيره»، وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء»، وهو بمعنى «كان الله ولا شيء معه»، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق، لا العكس، والجمع يُقدم على الترجيح بالاتفاق][11].

هذا ولم يوضح ابن حجر رحمه الله وجه الجمع بين الروايتين، فمهَّدتُ بالتبيين السابق بين يدي قوله، ليكون الإيضاح بين يدي القول المنقول عوناً على بيانه وفهمه.

ولكن تقديم الجمع على الترجيح يكون في نصين ثبتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي في حديثين منفصلين متعارضين، والذي بين أيدينا هنا هو روايتان لحديث واحد، والتردد واقع بين لفظيهما، والثابت منهما هو واحد لا بعينه حتى الآن، وليس بينهما تعارض لننفصل عنه بالجمع قبل الترجيح.

لذا فطريقة الجمع بين الروايتين هنا لا يصح اعتبارها وجهاً من أوجه ترجيح إحداهما على الأخرى.

وهذا لا يعني عند أهل العلم الفاهمين أنني أخالف ابن حجر في مآل ترجيحه، بل في طريقة الترجيح، ورحم الله أئمتنا إذ يقولون «الطعن في الدليل لا يستلزم الطعن في المدلول».

طرق حديث عمران بن حصين

طريق الأعمش عن جامع بن شداد:

روي هذا الحديث من خمسة طرق عن الأعمش بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، هكذا روي عنه من طريق حفص بن غياث[12]، وأبي عبيدة عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود[13]، وأبي بكر بن عياش[14]، ومحمد بن عبيد[15]، وأبي إسحاق الفزاري[16]، كلهم عن الأعمش[17]، عن جامع بن شداد[18]، عن صفوان بن محرز[19]، عن عمران بن حصين[20] رضي الله عنهما.

---

[11] فتح الباري ١٣: ٤١٠، وفي طبعة دار الريان ١٣: ٤٢١.

[12] حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي: ١١٧-١٩٥، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وغيرهم، ونسبه أحمد وابن سعد للتدليس، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استُقضي. وقال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر. انظر تهذيب التهذيب ٢: ٤١٥-٤١٨، تقريب التهذيب، بتحقيق الشيخ محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/١٩٨٦،، ص. ١٧٣، وروايته رواها البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق ٦: ٢٨٦، وفي طبعة دار الريان ٦: ٣٣١، والبسوي في المعرفة والتاريخ، بتحقيق د. أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠١/١٩٨١، ٣: ١٩٥، والبيهقي في الاعتقاد، بتعليق كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥/١٩٨٥،، ص. ٥٥، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤/١٩٨٤،، ص. ٦٦.

[13] عبد الملك بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الكوفي: روى عن الأعمش وغيره، وثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تهذيب التهذيب ٦: ٤٢٥، تقريب التهذيب، ص. ٣٦٥، وروايته رواها ابن حبان في صحيحه كما في

ورواه أبو حمزة السكري[٢١]، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي[٢٢] عن الأعمش بلفظ «كان

الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢ /، ١٩٩١ ١٤،٧.

[١٤] أبو بكر بن عياش الكوفي المقرئ: ١٠٠-١٩٣، قال أحمد: ثقة وربما غلط. وقال العجلي: ثقة وكان يخطئ. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم. وضعفه ابن نُمير. وقال ابن حجر: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح. انظر: تهذيب التهذيب ١٢: ٣٤-٣٧، تقريب التهذيب، ص. ٦٢٤، وروايته رواها الطبراني في المعجم الكبير، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ١٨: ٢٠٣، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش، بتحقيق محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/١٩٨٦، برقم ١.

[١٥] محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي: ١٢٤-٢٠٤، وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وغيرهم، وقال أحمد: كان يخطئ ولا يرجع عن خطئه. وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تهذيب التهذيب ٩: ٣٢٧-٣٢٩، تقريب التهذيب، ص. ٤٩٥، وروايته رواها الطبراني في المعجم الكبير ١٨: ٢٠٤.

[١٦] هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الفزاري الكوفي: ٠٠٠-١٨٦، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال ابن سعد: ثقة كثير الخطأ في حديثه. وقال ابن حجر: ثقة حافظ. انظر: تهذيب التهذيب ١: ١٥١-١٥٣، تقريب التهذيب، ص. ٩٢، وروايته رواها الطحاوي في شرح مشكل الآثار، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥/١٩٩٤، ١٤: ٣٠١ والطبراني في المعجم الكبير ١٨: ٢٠٤-٢٠٥، وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية، طبعة ليدن، ١٩٦٠، ص. ١٠-١١، وكذا في الرد على بشر المريسي، بتعليق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص. ٨٧، والآجري في الشريعة، بتحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣، ص. ١٧٧، والبيهقي في الأسماء والصفات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥/١٩٨٤،، ص. ٤٧٨، وابن منده في التوحيد، بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١: ٨٣ و٣: ١٨٥، وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة، بتحقيق محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩٠، ٢: ٨٥-٨٦، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري، ص. ٦٦، والفريابي في القدر رقم ٨٢.

[١٧] هو سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: ٦١-١٤٧، قال العجلي والنسائي: ثقة ثبت. واتفق الأئمة على ثقته وإمامته، ووصفه ابن حبان بالتدليس، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس. انظر: تهذيب التهذيب ٤: ٢٢٢-٢٢٦، تقريب التهذيب، ص. ٢٥٤.

[١٨] جامع بن شداد المحاربي الكوفي ٠٠٠-١١٨، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة متقن. وقال ابن حجر: ثقة. انظر: تهذيب التهذيب ٢: ٥٦-٥٧، تقريب التهذيب، ص. ١٣٧.

[١٩] صفوان بن محرز المازني أو الباهلي ٠٠٠-٧٤، وثقه ابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من العباد. وقال ابن حجر: ثقة عابد. انظر: تهذيب التهذيب ٤: ٤٣٠-٤٣١، تقريب التهذيب، ص. ٢٧٧.

[٢٠] عمران بن حصين رضي الله عنهما، أسلم عام خيبر، وكان صاحب راية خزاعة يوم فتح مكة، وتوفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين، وكان الحسن البصري يحلف بالله ما قدمها راكب خير من عمران بن حصين، وكذا قال ابن سيرين نحوه. انظر: تهذيب التهذيب ٨: ١٢٥-١٢٦.

[٢١] أبو حمزة السكري هو محمد بن ميمون المروزي (٠٠٠-١٦٧) قال عنه ابن المبارك: صحيح الكتاب. وقال أحمد: ما بحديثه عندي بأس. ووثقه ابن معين والترمذي والنسائي، وقال ابن عبد البر: ليس بقوي. قال ابن حجر: ثقة فاضل. انظر تهذيب الكمال للمزي، وحاشية الدكتور بشار عواد معروف، بتحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية،

الله ولم يكن شيء قبله».

ورواه أبو معاوية[٢٣] عن الأعمش بلفظ: «كان الله قبل كل شيء».

ورواه أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري عن الأعمش بلفظ «كان الله عز وجل لا شريك له»[٢٤]. واللفظان في الروايتين الأخيرتين يوافقان لفظ الرواية الأولى في المعنى.

ـ أقول: لقد اختلفت روايات الحديث عند أصحاب الأعمش على ثلاثة ألفاظ، فرواه عنه خمسة بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ورواه اثنان بلفظ «ولم يكن شيء قبله»، وانفرد واحد بلفظ «كان الله قبل كل شيء».

فالنفس أميل إلى تثبيت ما رواه الخمسة دون ما انفرد به الاثنان أو الواحد، ولكن من الممكن أن يقال: لعل الرواية بالمعنى كانت من الأعمش نفسه، وبالتالي فلا رجحان لروايتهم على رواية الآخرين.

[والذي أراه هو أن الأعمش كان يروي بالمعنى، وأن اختلاف الألفاظ هنا منه، لا من الرواة عنه، ولكن يبدو أن من يروي بالمعنى فإنه يروي باللفظ الذي سمعه في الغالب ويروي بالمعنى في بعض الأحيان].

ـ وهنا لا بد من البحث لمعرفة هل للحديث طريق آخر غير طريق الأعمش ؟؟؟ [فإذا وجدنا فإننا نتجاوز طريق الرواة الذين اختلفوا على شيخهم والشيخ الذي اختلفوا عليه، وهو هنا الأعمش].

طريق المسعودي عن جامع بن شداد

١٩٨٣/١٤٠٣، ٢٦: ٥٤٤-٥٤٩، تهذيب التهذيب ٩: ٤٨٦-٤٨٧، تقريب التهذيب، ص. ٥١٠، وروايته رواها البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد ١٣: ٤٠٣، وفي طبعة دار الريان ١٣: ٤١٤-٤١٥، وابن منده في التوحيد ١: ٨٤.

[٢٢] شيبان بن عبد الرحمن النحوي البصري الكوفي (٠٠٠-١٦٤) وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي والنسائي، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، صالح، يكتب حديثه. قال ابن حجر: ثقة صاحب كتاب. انظر: تهذيب التهذيب ٤: ٣٧٣-٣٧٤، تقريب التهذيب، ص. ٢٦٩، وروايته رواها ابن حبان كما في الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان ١٤: ١١، والبيهقي في السنن، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية الأولى ١٣٥٦، ٩: ٢، وابن عساكر في تبيين كذب المفتري، ص. ٦٥.

[٢٣] هو محمد بن خازم الكوفي: ١١٣-١٩٤، وثقه العجلي ويعقوب بن شيبة، وقال النسائي: ثقة في الأعمش. وقال الإمام أحمد: أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش. قال ابن حجر: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره. انظر: العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد، بتحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٨، ١: ٥٤١ رقم النص ١٢٨١، تهذيب التهذيب ٩: ١٣٧-١٣٩، تقريب التهذيب، ص. ٤٧٥، وروايته رواها الإمام أحمد في مسنده ٤: ٤٣١، والطبري في تاريخه، بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١: ٣٨، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤: ٣٠٠، وأبو الشيخ في العظمة، بتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، ٢: ٥س٧١، والفريابي في القدر، بتحقيق عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧، رقم ٨٣.

[٢٤] القدر للفريابي رقم ٨٤.

[وبعد البحث الطويل في كتب السنة النبوية فقد وجدت هذا الحديث من رواية أحد أقران الأعمش، وهو عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن شيخه جامع بن شداد، ورواه جماعة عن المسعودي، فكيف كان لفظ الحديث في هذه الرواية ؟؟]:

روي هذا الحديث من سبعة طرق عن المسعودي، فرواه خالد بن الحارث[٢٥]، والنضر بن شميل[٢٦]، وعثمان بن عمر بن فارس[٢٧]، وهؤلاء الثلاثة هم من الرواة عنه قبل اختلاطه، ورواه روح بن عبادة[٢٨]، وأبو داود الطيالسي[٢٩]، خمستهم عن المسعودي[٣٠]، عن جامع بن شداد، عن صفوان بن محرز، عن عمران بن حصين، أي بمثل سند الأعمش.

---

[٢٥] خالد بن الحارث الهجيمي البصري: ١٢٠-١٨٦ ، قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. ووثقه ابن سعد وأبو حاتم والنسائي. قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: تهذيب التهذيب ٣: ٨٢-٨٣، تقريب التهذيب، ص. ١٨٧. وروايته رواها النسائي في السنن الكبرى في سورة هود، بتحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩١، ٦: ٣٦٣. وهي في تفسيره، بتحقيق صبري بن عبد الخالق الشافعي وغيره، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠/١٩٩٠، ١: ٥٨٤. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه. انظر: الكواكب النيرات لابن الكيال، بتحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠١/١٩٨١، ص. ٢٩٣.

[٢٦] النضر بن شميل المازني البصري: ١٢٣-٢٠٣، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي. قال ابن حجر: ثقة ثبت. انظر: تهذيب التهذيب ١٠: ٤٣٧-٤٣٨، تقريب التهذيب، ص. ٥٦٢. وروايته رواها الطبري في تفسيره، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨/١٩٨٨، ١٢: ٤، وفي تاريخه ١: ٣٨. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه. انظر: الكواكب النيرات، ص. ٢٩٥.

[٢٧] عثمان بن عمر بن فارس البصري: ٠٠٠-٢٠٩، وثقه الإمام أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أبو حاتم: صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال ابن حجر: ثقة، قيل كان يحيى بن سعيد لا يرضاه. انظر: تهذيب التهذيب ٧: ١٤٢-١٤٣، تقريب التهذيب، ص. ٢٨٥. وروايته رواها الطحاوي معطوفة على رواية أبي داود الطيالسي في شرح مشكل الآثار ١٤: ٣٠١-٣٠٢. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه كما في الكواكب النيرات، ص. ٢٩٤.

[٢٨] روح بن عبادة: ٠٠٠-٢٠٧، وثقه ابن معين والبزار، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. وقال ابن حجر: ثقة فاضل. انظر: تهذيب التهذيب ٣: ٢٩٣-٢٩٦، تقريب التهذيب، ص. ٢١١. وروايته رواها ابن خزيمة في التوحيد، بتعليق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣/١٩٨٣،، ص. ٣٧٦ من طريقين عنه. ورواها الحاكم في المستدرك، دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية، ٢: ٣٤١ من طريق آخر عنه، وفيه عن صفوان بن محرز، عن بريدة، لكن لا تدفع روايةُ الحاكم رواية ابن خزيمة، لأن هذه من طريقين فهي أثبت.

[٢٩] هو سليمان بن داود بن الجارود البصري: ١٣٢-٢٠٤، وثقه الإمام أحمد وعمرو بن علي الفلاس والعجلي والنسائي، وقال ابن سعد: كان ثقة، وربما غلط. وقال أبو حاتم: صدوق كثير الخطأ. واتهمه يزيد بن زريع والذهبي بالتدليس. وقال ابن حجر: ثقة حافظ غلط في أحاديث. انظر: تهذيب التهذيب ٤: ١٨٢-١٨٦، تقريب التهذيب، ص. ٢٥٠. وروايته رواها الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤: ٣٠١-٣٠٢. وهو من الرواة عن المسعودي بعد اختلاطه، كما في الكواكب النيرات، ص. ٢٨٨، ٢٨٩. ولعله قد سمع منه قبل الاختلاط وبعده، لأن روايته ههنا موافقة لرواية من رووا عنه قبل الاختلاط.

[٣٠] هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود: ٠٠٠-١٦٠، وثقه أحمد وابن معين وعلي بن المديني وابن نمير وابن سعد والعجلي قبل اختلاطه، وقال ابن عمار: كان ثبتاً قبل أن يختلط. قال ابن حجر: صدوق، اختلط قبل موته. انظر: تهذيب التهذيب ٦: ٢١٠-٢١٢، تقريب التهذيب، ص. ٣٤٤.

ورواه عنه يزيد بن هارون[٣١]، وهو من الرواة عنه بعد الاختلاط، عن جامع بن شداد، عن ابن بريدة، عن بريدة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه عنه عبد الله بن يزيد المقرئ[٣٢] عن جامع بن شداد عن رجل عن بريدة،عن النبي صلى الله عليه وسلم.

كلهم رووه عنه بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، سواء من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده.

فالمسعودي رحمه الله روى الحديث بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ولم يُختلف عليه في لفظه، سواء قبل الاختلاط أو بعده، مما يدل على أنه كان ضابطاً للفظ الحديث، وقد كان ثلاثة رواة من الرواة السبعة الذين رووا عنه هذا الحديث هم ممن نص الأئمة على أنهم من الآخذين عنه قبل الاختلاط، وقد جاءت روايتهم موافقة للرواية المشهورة عن الأعمش سنداً ومتناً، كما جاءت رواية راويين آخرين عنه موافقة لرواية أولئك الرواة، فعُلم أنها مما تلقوها عنه قبل الاختلاط. أما رواية الراوي السادس الذي نص الأئمة على أنه روى عنه بعد الاختلاط فجاءت موافقة في المتن مخالفة في السند، سوى اسم شيخ المسعودي وهو جامع بن شداد، وكذلك جاءت رواية الراوي السابع موافقة في المتن مخالفة في السند، فعُلم أنها مما تلقاه عنه بعد الاختلاط.

وحاصل الأمر أن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي الذي كان ثقة ثبتاً قبل اختلاطه قد روى الحديث قبل الاختلاط كما رواه الأعمش -في الرواية المشهورة عنه- سنداً ومتناً، أي بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وبسنده نفسه، وقد كان -رحمه الله تعالى- جازماً بهذا اللفظ حتى بعد أن اختلط والتبس عليه جزء من السند، أما المتن فرواه كل الرواة عنه بلفظ واحد دون لبس أو اشتباه، فروايته مؤيدة للفظ الذي رواه أكثر الرواة عن الأعمش ومؤكدة له، وتبين بها أن هذا هو أصل اللفظ في رواية الحديث، وأن من رواه بغير هذا اللفظ فإنما وقع له هذا التغيير من باب الرواية بالمعنى.

ورود شاهد عن صحابي آخر يؤيد الرواية المشهورة

ومما يزيد هذا اللفظ «ولم يكن شيء غيره» تأكيداً على تأكيد وروده عن صحابي آخر هو نافع بن زيد الحميري أحد رجال وفد اليمن الذين خاطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث، أخرجه عنه ابن شاهين في الصحابة، من طريق زكريا بن يحيى بن سعيد الحميري، عن إياس بن عمرو

---

[٣١] يزيد بن هارون الواسطي: ١١٨-٢٠٦، وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد. انظر: تهذيب التهذيب ١١: ٣٦٦-٣٦٩، تقريب التهذيب، ص. ٦٠٦. وروايته رواها أبو الشيخ في كتاب العظمة ٢: ٥٧٥. وهو من الرواة عن المسعودي بعد اختلاطه، كما في الكواكب النيرات، ص. ٢٨٨، ٢٩٧.

[٣٢] عبد الله بن يزيد العدوي المقرئ البصري المكي: ٠٠٠-٢١٣ وقد قارب المئة من العمر، وثقه ابن سعد والنسائي وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: ثقة ويتفرد بأحاديث. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة فاضل. انظر تهذيب التهذيب ٦: ٨٣-٨٤، تقريب التهذيب، ص. ٣٣٠. وروايته رواها أبو الشيخ في كتاب العظمة ٢: ٥٧٧.

الحميري، عنه، لكن في السند إليه عدة مجاهيل كما قال ابن حجر[٣٣]، وهذا لا ينفي أن تكون هذه الرواية مؤكدة لثبوت اللفظ الذي أطبقت عليه معظم الروايات.

٤- الترجيح بين طرق حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره»:

لو لم يكن بين أيدينا إلا طريق الأعمش عن جامع بن شداد فإن كلام أئمة المحدثين يقتضي أن يكون اللفظ الذي رواه خمسة عن الأعمش هو الراجح، وهو « كان الله ولم يكن شيء غيره »، وأن يكون اللفظ الذي رواه اثنان عن الأعمش مرجوحاً، وهو «كان الله ولم يكن شيء قبله»، ويُحمل على أنه من باب الرواية بالمعنى، وكذا اللفظ الذي انفرد به واحد عن الأعمش، وهو «كان الله قبل كل شيء»، ولا بد من حمله على أنه من باب الرواية بالمعنى[٣٤].

وقد قدمت أقوال بعض أئمة المحدثين في منهج الترجيح، وهم يحيى بن معين والبخاري والدارقطني وابن دقيق العيد والعلائي وابن حجر العسقلاني.

فإذا قلنا - تنزلاً- بتعادل الطرق عن الأعمش وتساقطها لأنه قد اختُلف عليه فيها فلا يبقى أمامنا سوى طريق المسعودي عن جامع بن شداد، وهو من طريق الذين رووه عن المسعودي قبل اختلاطه في غاية الصحة، ولفظه «كان الله ولم يكن شيء غيره»، فهذا هو الثابت إسناداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس فيه اختلاف على راويه أصلاً.

ولا يخفى أننا لو تطلبنا قرينة من قرائن الترجيح بين الألفاظ المروية عن الأعمش فرواية المسعودي من أعظم قرائن الترجيح، إذ هي من غير طريق الرواة الذين اختلفوا على الأعمش في لفظ الحديث، أي من غير طريق الأعمش أصلاً، وقد جاءت رواية المسعودي موافقة لأحد الألفاظ المروية عن الأعمش، فهي قرينة مرجحة، وكون ذلك اللفظ هو ما اتفق عليه معظم الرواة عن الأعمش يعد كذلك قرينة مرجحة، وهكذا تكون قرائن الترجيح قد اتفقت على لفظ واحد، والحمد لله.

---

[٣٣] انظر: أسد الغابة لابن الأثير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، مصورة، ٥، ٩، الإصابة لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٦: ٢٢٥. قال بعض الناس: [نافع بن زيد الحميري، صحابي جليل، قدم وافداً على رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في نفر من حمير، وسألوه عن أول هذا الأمر، فقال عليه الصلاة والسلام "كان الله ولم يكن شيء قبله". انظر في ترجمته: الإصابة لابن حجر]. ولفظ الحديث عند نافع بن زيد -كما ذكره ابن حجر في الإصابة- هو "ولم يكن شيء غيره"، وليس بلفظ "قبله". فتنبه.

[٣٤] وهذا الراوي هو أبو معاوية، وقول ابن حجر عنه إنه أحفظ الناس لحديث الأعمش لا يصح اعتماده مرجحاً لروايته على رواية غيره لأمرين: أحدهما أن ابن حجر لم ينقله عن أحد من قدماء نقاد الحديث، ثم هو مخالف لقول الإمام أحمد رحمه الله عن أبي معاوية إنه من أحفظ أصحاب الأعمش، وإنه يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش، وقد تقدم هذا في ترجمته، والأمر الآخر أن أبا معاوية انفرد هنا بلفظ لم يتابعه عليه أحد السبعة الآخرين الذين شاركوه في رواية أصل الحديث. ثم إننا لو أخذنا بهذا اللفظ فإنه حجة لمذهب الجمهور لأنه يثبت أن الله تعالى كان قبل كل شيء، ويتضمن نفي أن يكون مع الله شيء، بخلاف رواية «كان الله ولم يكن شيء قبله» التي تنفي أن يكون قبل الله شيء، ولا تنفي أن يكون مع الله شيء.

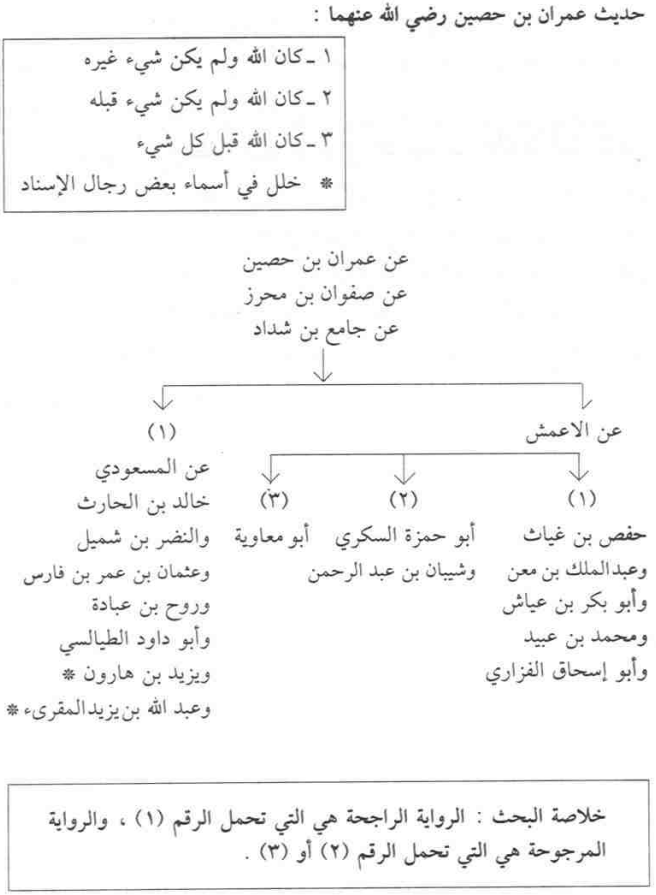

٥- أقوال العلماء في نفي وجود شيء من الأشياء مع الله تعالى في الأزل:

المعروف عن العلماء أنهم روَوا هذا الحديث وعمِلوا برواياته كلها، ومنها الرواية باللفظ الذي تتابع عليه معظم الرواة، وهو «كان الله ولا شيء غيره»، وهذه بعض النصوص عنهم:

ـ محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السيرة والمتوفى سنة ١٥١. رواه عنه أبو الشيخ في كتاب العظمة بسند لين، وهو السند الذي يروي به عنه أحداث السيرة.

ـ قال يزيد بن هارون -وهو أحد الأعلام الحفاظ المشاهير المتوفى سنة ٢٠٦ هـ- عن الله تعالى وأزليته: «أي ليس معه شيء»[٣٥].

[٣٥] انظر: سنن الترمذي، بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ٥: ٢٦٩، تفسير سورة هود.

ـ جاء عن الإمام أحمد ابن حنبل المتوفَّى سنة ٢٤١ رحمه الله أنه قال: «نحن نقول قد كان الله ولا شيء». [مجموعة فتاوى ابن تيمية المطبوعة بمطبعة كردستان العلمية ٥: ٧٧]. ويُروى عنه في كتاب منسوب إليه أنه قال: «إذا أردت أن تعلم ... فقل: أليس الله كان ولا شيء ؟!. فيقول: نعم. فقل ...»[٣٦].

ـ قال الإمام ابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هـ: «كان معلوماً أن خالق الأشياء وبارئها كان ولا شيء غيره ...»[٣٧]. وقال: «لأنه كان ولا شيء موجود سواه». [تفسير الطبري: سورة الحديد، الآية ٣].

ـ قال الإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١: «له معنى الربوبية ولا مربوب ومعنى الخالق ولا مخلوق». [العقيدة الطحاوية المطبوعة مع شرح ابن أبي العز، بتحقيق د. عبد الله التركي وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٧، ١: ١١٦]. وهذا يعني أن الله تعالى كان بأسمائه الحسنى وصفاته العُلى في الأزل إذ لم يكن حينئذ مربوب ولا مخلوق، أي أنه كان ولم يكن شيء غيره.

ـ قال الإمام الحافظ ابن حبان المتوفى سنة ٣٥٤ في صحيحه: «ذكْر الإخبار بأن الله جل وعلا كان ولا شيء غيره». ثم قال: «كان ولا زمان ولا مكان»[٣٨].

ـ قال الفقيه الحنبلي عبيد الله بن محمد ابن بطة العُكْبَري المتوفى سنة ٣٨٧: "ويقال للجهمي: أليس قد كان الله ولا خلق ؟!. فيقول: نعم. فيقال له: فحين خلق الخلق أين خلقهم؟".

ـ جاء في «الاعتقاد القادري» الذي كُتب للخليفة العباسي القادر بالله المتوفى سنة ٤٢١ هـ: «كان ربنا وحده لا شيء معه»[٣٩].

ـ قال أبو محمد الجويني عبد الله بن يوسف المتوفى سنة ٤٣٨: «الحمد لله الذي كان ولا مكان». [مجموعة الرسائل المنيرية ١: ١٧٤].

ـ أقر جماعة من أهل العلم ما جاء في «الاعتقاد القادري»، منهم الشيخ الزاهد أبو الحسن علي بن عمر القزويني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ، فقد كتب معلقاً عليه: «هذا قول أهل السنة وهو اعتقادي، وعليه اعتمادي». ومنهم شيخ الحنابلة القاضي أبو يعلى ابن الفراء المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، وغيرهما[٤٠].

---

[٣٦] الرد على الجهمية والزنادقة المنسوب للإمام أحمد، بتحقيق د. عبد الرحمن عميرة، دار اللواء، الرياض، ١٣٩٧/١٩٧٧. والطبعة الأخرى بتحقيق محمد فهر شقفة، مكتبة ابن الهيثم، حماة، سورية، ص. ١٣٩. وفي الطبعة الأخرى، ص. ٨٤. ومحل الشاهد منه أن الإمام أحمد يقول -حسب هذا النص- بأن الله كان ولا شيء ويريد أن يحتج بذلك على الخصم. هذا والأصل في النفي إذا كان مسبوقاً باستفهام أن يكون تصديق النفي بـ «نعم»، وأن يكون نفي النفي بـ «بلى»، ويجوز عند جماعة من النحويين إذا كان النفي المسبوق بالاستفهام للتقرير وأُمِن اللَّبْس -كما جاء في كلام الإمام أحمد هنا- استخدام «نعم» لنفي النفي، وقد جاء مثل هذا الاستعمال في كلام سيبويه. انظر: مغني اللبيب لابن هشام، بتحقيق الدكتور مازن المبارك وغيره، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢/١٩٩٢، ص. ٤٥٣.

[٣٧] تاريخ الطبري ١: ٣١.

[٣٨] انظر: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٤: ٧، ١٠.

[٣٩] انظر: المنتظم في تواريخ الملوك والأمم لابن الجوزي، بتحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥/١٩٩٥، ٩: ٤٥٢٦، وفي الطبعة الأخرى ٨: ١٠٩ في أحداث سنة ٤٣٣.

ـ قال القاضي أبو يعلى في «المعتمد»: «والحوادث لها أول ابتدأت منه، خلافاً للملحدة».

ـ قال الحافظ السجزي عبيد الله بن سعيد المتوفى سنة ٤٤٤ في الرسالة المنسوبة إليه بعنوان الرد على من أنكر الحرف والصوت "لاتفاقنا أن الله سبحانه كان ولا مكانَ ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان". وهذه الرسالة يعتمدها ابن تيمية رحمه الله وينقل منها.

ـ نقل ابن حزم الأندلسي المتوفى سنة ٤٥٦ هـ رحمه الله اتفاق العلماء على هذا فقال: «اتفقوا أن الله -عز وجل وحده لا شريك له- خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء»[٤١].

ـ قال الإمام الحافظ البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨: [و قوله «كان الله ولم يكن شيء غيره» يدل على أنه لم يكن شيء غيره، لا الماء ولا العرش ولا غيرهما][٤٢]. وقال البيهقي كذلك: «لأن الله تعالى لم يخلق في الأزل ثم خلق»[٤٣].

ـ قال الإمام الحافظ ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣: «وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أن الله تعالى كان في الأزل لا في مكان»[٤٤].

ـ قال الإمام البغوي الحسين بن مسعود المتوفى سنة ٥١٦: «كان الله خالقاً ولا مخلوق، وربًّا ولا مربوب، ومالكاً ولا مملوك»[٤٥].

ـ قال الإمام أبو القاسم الأصبهاني قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل المتوفى سنة ٥٣٥ في كتاب الحجة في بيان المحجة: "ومذهب أهل السنة والمقتدين بالسلف أن الله تعالى كان ولا شيء معه".

ـ قال القاضي أبو بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٣: «والذي يجب أن يُعتقد في ذلك أن الله كان ولا شيء معه». [عارضة الأحوذي ٢: ١٩٨].

ـ قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ: «ولو سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما قبل السحاب لأخبر أن الله تعالى كان ولا شيء معه»[٤٦].

---

[٤٠] انظر: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، مصورة، ٢: ١٩٨.

[٤١] مراتب الإجماع لابن حزم، ص. ١٩٣. وفي طبعة أخرى، ص. ١٦٧.

[٤٢] الأسماء والصفات للبيهقي، ص. ٤٧٨، ومثله في كتاب الاعتقاد، وأضاف فيه قوله «وكل ذلك أغيار». انظر: الاعتقاد للبيهقي، ص. ٥٦.

[٤٣] شعب الإيمان للبيهقي، بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠/١٩٩٠، ١: ١٤٣.

[٤٤] التمهيد لابن عبد البر، بتحقيق جماعة من العلماء، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٣٨٧/١٩٦٧، ٧: ١٣٦.

[٤٥] شرح السنة للبغوي، بتحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣/١٩٨٣، ١: ١٧٩.

ـ قال الفقيه الحنبلي الكبير أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان المتوفى سنة ٦٩٥: «... لأنه كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان». [نهاية المبتدئين].

ـ قال ابن شيخ الحزامين أحمد بن إبراهيم الواسطي المتوفى سنة ٧١١ هـ وكان قد صحب ابن تيمية وأخذ عنه: «الحمد لله الذي كان ولا مكان». ثم قال: «الله عز وجل كان ولا مكان ولا عرش ولا ماء»[٤٧].

- **ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء:**

ـ الإمام البخاري حيث اختار في كتاب بدء الخلق من صحيحه رواية «كان الله ولم يكن شيء غيره» دون الرواية الأخرى، مشيراً بذلك إلى أن الله تعالى ابتدأ الخلق بعد أن لم يكن، لأنه قد كان سبحانه ولم يكن شيء غيره.

ـ الإمام الترمذي حيث ذكر في سننه قول يزيد بن هارون الذي تقدم قريباً ولم يذكر له مخالفاً ولا تعقبه بشيء.

ـ الإمام ابن خزيمة حيث روى الحديث بلفظ «كان الله ولا شيء غيره»، ولو لم يكن قائلاً بذلك لما رواه في كتاب التوحيد، مقتصرا على رواية هذا اللفظ.

ـ الإمام الآجري حيث روى الحديث بلفظ "كان الله تعالى ولم يكن شيء"، ولو لم يكن قائلاً بذلك لما رواه في كتاب الشريعة، مقتصرا على رواية هذا اللفظ.

أما قول ابن تيمية رحمه الله المخالف لأقوال هؤلاء فلم أجد من قال به قبله من علماء المسلمين، وهو نفسه نقل عن الإمام أحمد أنه قال «قد كان الله ولا شيء».

غمز الحديث بعدم التواتر:

تقدم في المبحث المتعلق بكلام ابن تيمية في ترجيح رواية «ولم يكن شيء قبله» أنه رحمه الله قال عن حديث عمران بن حصين: «وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذُكر فليس هو متواتراً».

أقول: هذا غمز للحديث بسبب عدم التواتر، فهل يصح أن ترد الأحاديث النبوية وتُهملَ دلالتها بمثل هذا ؟!.

قائل هذا الكلام رجح اللفظ المرجوح دون أن يشعر، وكأنه خشي أن يثبت عند المحدثين خلاف ما رجحه، فأراد أن يدفع دلالة هذا الحديث أصلاً كي لا تكون حجة عليه!.

لقد تبين من تخريج هذا الحديث ودراسة سنده أنه لا مطعن في اتصال سنده ولا مغمز فيمن تفرد به من رواته، وأن الصحيح الثابت من ألفاظه هو «كان الله ولم يكن شيء غيره».

---

[٤٦] دفع شبه التشبيه لابن الجوزي، بتحقيق حسن السقاف، دار الإمام النووي، عمّان، الأردن، ط٣، ١٤١٣/١٩٩٢، ص. ١٩١، حديث ١٨.

[٤٧] النصيحة لابن شيخ الحزامين، بتحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥/١٩٨٥، ص. ١٣، ٣٢.

وإذا كان الحديث بهذه الدرجة من الصحة فإنه لا يجوز لأحد رده ولو كان آحاداً، إلا إذا خالف دلالة آية من كتاب الله تعالى أو حديثٍ أثبت منه أو ما يرجع إلى هذين الأصلين.

وحيث إن الذي مهَّد القول لرده لم يأت بآية قرآنية مخالفةٍ له في الدلالة، ولا بحديث أثبتَ منه، حتى ولا أقلَّ منه ثبوتاً، ولا بدليل يرجع إلى هذين الأصلين: فقوله هو المردود.

بل إن آيات القرآن الكريم مؤكدة لمعنى الرواية الراجحة التي ثبتت صحتها حسب منهج المحدثين، والتي قد يمهد بعضهم القول لرد الحديث أصلاً خشية ثبوتها.

فمن تلك الآيات الكريمة قوله تعالى: {هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّهِرُ وَالبَاطِنُ ... ٣} [سورة الحديد]. ووجه الاستدلال أن الله تعالى هو الأول، ووصفه بالأول يعني أنه لم يكن قبله شيء، ولم يكن معه شيء، لأنه لو كان معه شيء فإن الأولية غير متحققة له وحده، وهذا يعني أن الله سبحانه وتعالى كان وحده ولم يكن شيء غيره.

ومنها قوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ... ٤} [سورة الحديد]. أخبر سبحانه وتعالى في هذه الآية أنه استوى على العرش بعد أن لم يكن مستوياً عليه، أي إن الاستواء على العرش كان بعد أن لم يكن، وهذا بخلاف قول القائل بقدم الاستواء، وإذا كان الله تعالى ولا عرش فغير العرش من باب أولى، فثبت أن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره.

إشكال وجواب:

قد يقول قائل: أليس أكثر أهل الحديث إنما يروون هذا الحديث بلفظ «كان الله ولم يكن شيء قبله» فكيف تزعم أن الراجح غير ذلك ؟.

أقول: قال ابن تيمية رحمه الله: «وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القَبْل كان الله ولا شيء قبله، مثل الحميدي، والبغوي، وابن الأثير، وغيرهم». [٤٨] هكذا قال رحمه الله وغفر له، وفي هذا نظر، فمن عرف طرقَ هذا الحديث علم أن هذا القول مجانب للصواب.

لقد ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين[٤٩]، والبغوي في مصابيح السنة [بتحقيق د. يوسف المرعشلي وغيره، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٧، ٤: ١٦-١٧]، وابن الأثير في جامع الأصول [بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق، ١٣٩٠/١٩٧٠، ٤: ١٥]، وكذا الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح [بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،

[٤٨] بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية، بتعليق محمد بن عبد الرحمن بن عاصم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩١، ١: ٥٨٩، مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٨: ٢١٦، مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية ٥: ٣٥٣، وفي طبعة أخرى، مطبعة كردستان العلمية، القاهرة، ١٣٢٩، ٣: ١٧٥-١٧٦.

[٤٩] الجمع بين الصحيحين للحميدي، بتحقيق د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٨، ١: ٣٥٣. والحميدي المقصود في كلام ابن تيمية هو الحافظ محمد بن فتّوح الأندلسي المتوفى سنة ٤٨٨ هـ صاحب الجمع بين الصحيحين، وليس عبد الله بن الزبير الحميدي المتوفى سنة ٢١٩ هـ صاحب المسند كما توهم المعلق على شرح العقيدة الطحاوية.

بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥/١٩٨٥، ٣: ١٥٨٨] هذا الحديث بهذا اللفظ مجرد ذكر، بلا إسناد، ولم يرووه رواية بالسند!.

لقد وقع هؤلاء على الرواية في «صحيح البخاري» في كتاب التوحيد، وتناقلوها في كتبهم، ولم يرووها بأسانيدهم، والذي يقوّي الرواية تعددُ الطرق والأسانيد في كتب «مصادر الرواية»، لا توارُدُ بعضِ المؤلفين على ذكر أحد الألفاظ في كتب «المراجع».

إن الواقف على طرق الحديث التي تقدم بيانها ليعلمُ يقيناً أن أكثر الرواة من المحدثين إنما رووه بغير هذا اللفظ، وهم خمسة عن الأعمش، وسبعة عن المسعودي، أما هذا اللفظ الذي تقول الدعوى إنه رواه أكثر أهل الحديث فقد انفرد به اثنان عن الأعمش، دون أن يرويه ولا راو واحد عن المسعودي الذي هو قرين الأعمش، فتأمل!. وبهذا يُعلم أن هذه الدعوى هي مجرد وهَمٍ لا أساس له في الواقع.

٦- أهم نتائج البحث

ـ حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « كان الله ولم يكن شيء غيره » حديث صحيح، رواه البخاري وغيره.

ـ هذا الحديث مروي في «صحيح البخاري» من طريقين بلفظين، هما «كان الله ولم يكن شيء غيره» و«كان الله ولم يكن شيء قبله»، وكلاهما صحيحان في المعنى عند الجمهور.

ـ من نسب رواية «كان الله ولا شيء معه» لصحيح البخاري فقد وهِم.

ـ إذا اختلفت روايات الحديث فإن المحدثين يرجحون بكثرة الطرق وقوة ضبط الرواة، ولا مدخل لتوارد كتب المراجع على ذكر إحدى الروايات في عملية الترجيح.

ـ الراجح في هذا الحديث أنه بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره».

ـ من رجح رواية هذا الحديث بلفظ «كان الله ولم يكن شيء قبله» فقد وهِم، وهذا اللفظ هو من باب الرواية بالمعنى.

ـ الآيات القرآنية الكريمة تؤكد المعنى الذي دل عليه لفظ الرواية التي ثبت رجحانها من خلال الدراسة الحديثية الإسنادية، أي «كان الله ولم يكن شيء غيره».

ـ المنقول من أقوال العلماء المتقدمين كله على وَفق حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره» حتى شذَّ ابن تيمية وأتباعه بخروجهم على إجماع أهل العلم.

ـ ردُّ دلالة الحديث الصحيح الآحادي بحجة عدم التواتر أمر وارد عند ابن تيمية رحمه الله عندما يريد ذلك. والحمد لله رب العالمين.

"حديث 'كان الله ولم يكن شيء غيره' -رواية ودراية وعقيدة-"

الملخّص: من المعلوم في العقيدة الإسلامية أن علماء المسلمين أجمعوا على أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق، وأن ما سواه مخلوق وأن الله هو خالقه، سواء في ذلك العرش فما دونه. وهذا يعني أن الله سبحانه كان قبل أن يخلق العرش وما سواه، وكان جلَّ جلاله ولم يكن شيء غيره، أي لم يكن شيء معه، كما لم يكن شيء قبله. لكن شذَّ بعض العلماء

وخالف في أن الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن شيء غيره، فهو يثبت أنه كان ولم يكن شيء قبله، ويردُّ أنه كان ولم يكن شيء معه. ومن المعلوم أن الإمام البخاري رحمه الله روى في صحيحه حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما من طريقين بلفظين، أحدهما «كان الله ولم يكن شيء غيره»، والآخر «كان الله ولم يكن شيء قبله». واللفظان عند الجمهور صحيحان في المعنى، وهم قائلون بهما كليهما، وتمسك المخالف بالثاني، وزعم أن اللفظ الأول ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من باب الرواية بالمعنى، فإن كان اللفظ الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الثانيَ فهذا لا يَضِيرهم، لأنهم قائلون بمقتضى اللفظين جميعاً، وإذا كان الثابت عنه صلى الله عليه وسلم هو الأولَ فإنه يكون برهاناً ساطعاً لصحة مذهبهم وحجةً قاطعةً على فساد مذهب خصمهم. فماذا تقول الدراسة الحديثية في ترجيح أحد اللفظين ؟ حتى نَلْزَمَ ما ثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم، ففي قوله الحكمة، وفي هديه الشفاء.

عطف: صلاح الدين بن أحمد بن محمد سعيد الإدلبي، " حديث'كان الله ولم يكن شيء غيره'-رواية ودراية وعقيدة-"، مجلة بحوث الحديث، المجلد التاسع، العدد الأول، سنة، ٢٠١١، ص.٤٧-٦٦.

كلمات المفتاح: الله، علم الكلام، العقيدة، الحديث.

"'Kāna Allāhu ve lem Yakun Şey'un Gayruhū' Hadîsi –Rivâyet, Dirâyet ve Akîde Yönüyle–"

Özet: Bilindiği üzere, İslâm âlimleri her şeyi yaratanın Allah Teâlâ olduğu, O'nun dışındakilerin de mahlûk olup, arş ve arşın ötesindeki diğer tüm mahlûkâtı Allah'ın yarattığı konusunda icmâ etmişlerdir. Bu Allah Teâlâ'nın arş ve ötesinin yaratılmasından önce de var olduğu anlamına gelmektedir. Sadece Yüce Allah vardı, ne O'ndan başka ne O'nunla ne de O'ndan önce bir şey vardı. Ancak bazı âlimler O'ndan önce hiçbir şeyin olmadığını kabul etmekle birlikte, O'nun dışında başka bir şey olmadığı görüşüne iştirak etmemiştir. Ancak bu görüş reddedilmiştir. Bilindiği üzere İmâm Buhârî iki ayrı tarîkten iki farklı lafızla 'İmrân b. Husayn hadisini rivâyet etmiştir: bunlardan birisi "كان الله ولم يكن شيء غيره/Allah vardı, O'ndan başka bir şey yoktu", diğeri de "كان الله ولا شيء قبله/Allah vardı, O'ndan önce bir şey yoktu" şeklindedir. Cumhûra göre her iki lafız da mana itibariyle sahîh olup, onlar her iki görüşü de benimsemişlerdir. Yaygın görüşe muhâlefet edenler ise ilk lafzın Allah Resûlü'nün sözü olmadığını, mana ile rivâyet edildiğini iddia ederek, sadece ikinci rivâyeti benimsemiştir. Allah Resûlü'nden rivâyet edilen lafız ikincisi de olsa ilk görüşü savunanların görüşünü etkilemez, zira onlar iki rivâyet biçiminin de gereği olan anlayışı benimsemişlerdir. Şayet Allah Resûlü ilk rivâyeti söylediği sabit olursa bu durumda kendilerinin görüşlerinin kesin doğru, muhâliflerinin görüşünün ise kesin yanlış olduğu ortaya çıkacaktır. Şu halde günümüz araştırmaları iki lafızdan hangisinin tercih edileceği konusunda ne söylemektedir? Sözünde hikmet ve rehberliğinde derde dermân Allah Resûlü'nün hangi sözünü benimsemeliyiz?

Atıf: Selâhuddîn b. Ahmed b. Muhammed Sa'îd el-IDLIBÎ, "Hadîsü 'Kâne'llâhü ve lem yekün gayruhû' –Rivâyeten ve Dirâyeten ve 'Akîdaten-", *Hadis Tetkikleri Dergisi (HTD)*, IX/1, 2011, ss. 47-66.

Anahtar Kelimeler: Allah, Theology, Akīda, Hadith, Kāna Allāhu ve lem Yakun Şey'un Gayruhū.